١٩٦٥ بقائمة موحدة ، مما دفع حزبي حيروت والاحرار ، في مقابل ذلك ، الى اقامة تحالف انتخابي مضاد ، اطلقوا عليه اسم غاحال · ومنذ ذلك الوقت لا يزال هذان المعسكران القوتين الحزبيتين الرئيسيتين داخل النظام الاسرائيلي، خصوصا بعد ان راح كل منهما يعمل على تدعيم قوته وتوسيع صفوفه ، من خلال محاولة جذب فئات اخرى قريبة منه ، نظريا او عمليا ، وحملها على الالتحاق به · وكان من ابرز التطورات التي حدثت على هذا الصعيد ، اندماج حزبي مباي واحدوت هعفوداه مع جزء من رافي ( التي كانت قد انشقت عن مباي ، سنة ١٩٦٥ ، بزعامة بن ـ غوريون ) في اطار حزب العمل الاسرائيلي، سنة ١٩٦٨ ، الذي اقام بدوره تحالفا انتخابيا ( تجمعا ) جديدا مع حزب العمال الموحد ، مبام · اما غاحال فقد حافظ على التحالف بين شطريه الرئيسيين ، حيروت والاحرار ، ثم استطاع جذب عدد من الفئات الاستيطانية التوسعية ، التي ظهرت في اسرائيل بعد حرب ١٩٦٧ ، واقام تكتل ليكود · كما وقعت في الوقت نفسه ، على كل حال ، انشقاقات داخل المعسكرين الكبيرين ، وان تم ذلك على نطاق ضيق ·

ولا بد من الاشارة هنا الى انه على الرغم مما يظهر من ازدياد في قوة اليمين في اسرائيل ، من الخطأ الاعتقاد ان هذه الزيادة كبيرة بالمدى الذي تبدو فيه كأنها كذلك · فنتائج الانتخابات لا تدل ، عمليا ، على زيادة كبيرة وحقيقية في قوة ليكود ، بقدر ما تدل على هزيمة منكرة لحقت بحزب العمل · فلقد حصل ليكود على ٤٣ مقعدا في الانتخابات الحالية ، بدلا من ٣٩ في الانتخابات السابقة ، التي جرت في اواخر سنة ١٩٧٣ ، اي بزيادة اربعة مقاعد فقط ( من بين ١٢٠ ) ، وهذه ليست زيادة جوهرية · ولكن في مقابل ذلك انخفض عدد مقاعد التجمع العمالي بـ ١٩ مقعدا ، من ٥١ في الانتخابات السابقة الى ٣٢ حاليا ـ وهذا هو مغزى الانتخابات الرئيسي ـ مما جعل ليكود الحزب الاول ، من حيث عدد المقاعد التي حاز عليها · اما المقاعد التي خسرها التجمع العمالي فقد كانت ، باكثريتها ، من نصيب الحركة الديموقراطية للتغيير ، بزعامة الجنرال ـ البروفيسور يغئال يادين ، وهي حركة جديدة حصلت على ١٥ مقعدا · والحركة الديموقراطية للتغيير هي عبارة عن حزب اصلاحي ، يطالب بتغيير الجهاز الحكومي في اسرائيل ، وكذلك تغيير طريقة الانتخابات بهدف القضاء على الاحزاب الصغيرة ، ويمكن النظر اليها كأنها نوع من احزاب المركز ، تقف في الوسط بين حزب العمل من ناحية وليكود من ناحية اخرى · اما بالنسبة لموقفها من التسوية السياسية لازمة المنطقة ، فان الحركة تقر « مبدأ » التنازل الاقليمي ، ويبدو انها تقبل ، بشكل او بآخر ، بمشروع الون ، مع تعديلات طفيفة ·

واستنادا الى طبيعة تكوين الحركة الديموقراطية للتغيير وطلباتها على صعيد